مركزية الأخلاق في الفكر الإسلامي المعاصر: نحو تجديد إنساني وحضاري في ضوء مشروع طه عبد الرحمن

محسن زوهير
طالب باحث بسلك الدكتوراه
تحت إشراف
الأستاذ الدكتور مصطفى الصمدي
مختبر الفكر الإسلامي والترجمة وحوار الثقافات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك–جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
المغرب

توطئة

تحتل الأخلاق موقعًا جوهريًا في البناء العام للتصور الإسلامي؛ فهي ليست مجرد فضائل سلوكية فردية، بل هي أساس في بناء الإنسان، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتوجيه الفعل الحضاري. غير أن الخطاب الأخلاقي في الفكر الإسلامي المعاصر شهد تحولات متعددة، بين من جعله في صلب مشروعه التجديدي، وبين من أهمله أو اختزله في وعظ جزئي لا يرقى إلى مستوى التحديات الراهنة.

ويأتي هذا البحث ليقف على مركزية الأخلاق في الفكر الإسلامي المعاصر، مع تركيز خاص على مشروع الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن، الذي جعل من الأخلاق محورًا لإعادة بناء العقل والعمل والحداثة، من خلال مفاهيم التخلّق، والعقل المسدَّد، والأمانة، والتزكية. ولا يكتفي البحث بعرض هذه المفاهيم، بل يسعى إلى استثمارها في بناء تصور يتجاوز الأخلاق بوصفها خطابًا وعظيًا إلى ممارسة فردية ومؤسسية ومجتمعية قادرة على الاستجابة لأزمات العصر.

ملخص

يتناول هذا البحث مركزية الأخلاق في الفكر الإسلامي المعاصر من خلال مشروع طه عبد الرحمن، انطلاقًا من اعتبار الأخلاق مكوِّنًا مؤسِّسًا في التصور الإسلامي للإنسان والعقل والعمل، لا مجرد مجال للسلوك الفردي أو الخطاب الوعظي. ويسعى إلى بيان الكيفية التي أعاد بها طه عبد الرحمن بناء السؤال الأخلاقي، والكشف عن الإمكانات التي يتيحها مشروعه لتجديد النظر في علاقة الأخلاق بالعقل والعمل والمجال الاجتماعي والمؤسسي. ويعتمد البحث منهجًا تحليليًا نقديًا يقوم على تحليل المفاهيم المركزية الناظمة لهذا المشروع، ولا سيما التخلّق، والعقل المسدَّد، والتزكية، والائتمانية، وبيان العلاقات التي تجمع بينها. ويخلص البحث إلى أن خصوصية المشروع تتمثل في الارتقاء بالأخلاق من موضوع جزئي إلى مبدأ مؤسِّس يعيد وصل المعرفة بالعمل، والعقل بالقيمة، والحرية بالمسؤولية. غير أن انتقال هذا البناء من مستوى تأسيس الفاعل الأخلاقي إلى مستوى الفعل الاجتماعي والمؤسسي يقتضي تطوير وسائط وقواعد وآليات تجعل القيم قابلة للتحقق والمساءلة في المجال العام. ومن ثم يقترح البحث النظر إلى التجديد الأخلاقي باعتباره تكاملًا بين بناء الإنسان المتخلّق وبناء المؤسسة العادلة، وبين إصلاح الفاعل وإصلاح شروط الفعل.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق؛ الفكر الإسلامي المعاصر؛ طه عبد الرحمن؛ التخلّق؛ العقل المسدَّد؛ الائتمانية؛ التزكية؛ التجديد الأخلاقي.

Abstract

This study examines the centrality of ethics in contemporary Islamic thought through the intellectual project of Taha Abderrahmane, approaching ethics as a constitutive principle of the Islamic conception of the human being, reason, and action rather than merely a domain of individual conduct or moral exhortation. It investigates how Taha Abderrahmane reconstructs the ethical question and explores the potential of his project for rethinking the relationship between ethics, reason, action, and the social and institutional spheres. Adopting an analytical and critical approach, the study examines the central concepts structuring his ethical project, particularly moral cultivation (takhalluq), guided reason (al-ʿaql al-musaddad), spiritual purification (tazkiyah), and trusteeship (iʾtimāniyyah), as well as the conceptual relations among them. The study argues that the distinctive contribution of this project lies in elevating ethics from a particular field of inquiry to a foundational principle that reconnects knowledge with action, reason with value, and freedom with responsibility. It also argues, however, that moving from the formation of the ethical agent to the social and institutional realization of ethics requires further mediating norms, mechanisms, and structures capable of making ethical values practicable and accountable in the public sphere. Ethical renewal, therefore, requires an integration of the morally cultivated individual and the just institution, combining the reform of the agent with the reform of the conditions of action.

Keywords: Ethics; Contemporary Islamic Thought; Taha Abderrahmane; Takhalluq; Guided Reason; Trusteeship; Tazkiyah; Ethical Renewal.

مقدمة:

تحتل الأخلاق موقعًا مركزيًا في التصور الإسلامي للإنسان والعالم؛ إذ لا تنحصر وظيفتها في تهذيب السلوك الفردي أو ضبط العلاقات الاجتماعية، وإنما تتصل ببناء الإنسان وتوجيه فعله وتحديد علاقته بذاته وبغيره وبالعالم. ومن ثم ارتبطت الأخلاق في التراث الإسلامي بالإيمان والعمل والتزكية والشريعة ومقاصدها، بحيث يصعب فصل النظر الأخلاقي عن التصور الكلي الذي يحكم معنى الإنسان ومسؤوليته وغايته.

غير أن السؤال الأخلاقي اكتسب في الفكر المعاصر أهمية متجددة بفعل التحولات العميقة التي مست علاقة الإنسان بالمعرفة والسلطة والاقتصاد والتقنية. فقد أتاح التطور العلمي والتقني للإنسان إمكانات غير مسبوقة في التأثير في العالم، من غير أن يصاحب اتساع القدرة بالضرورة اتساع مماثل في القدرة على توجيهها أخلاقيًا. وبذلك لم تعد الأخلاق مبحثًا متعلقًا بالسلوك الفردي فحسب، وإنما غدت سؤالًا يتصل بحدود العقل، وغايات المعرفة، ومسؤولية المؤسسات، ومشروعية أنماط الفعل التي تنتجها الحداثة المعاصرة.

ويواجه الفكر الإسلامي المعاصر، في هذا السياق، تحديًا مزدوجًا: يتمثل أوله في استعادة البعد الأخلاقي بوصفه مكوِّنًا مؤسِّسًا في التصور الإسلامي، بدل اختزاله في خطاب وعظي جزئي؛ ويتمثل ثانيهما في بيان قدرة هذا الرصيد الأخلاقي على إنتاج رؤية تتجاوز إصلاح الفرد إلى مساءلة البنى والمؤسسات وأنماط المعرفة والفعل في العالم المعاصر.

ويُعد مشروع طه عبد الرحمن من أبرز المشاريع الفكرية العربية المعاصرة التي جعلت من السؤال الأخلاقي مدخلًا لإعادة النظر في قضايا العقل والعمل والحداثة. فالأخلاق، في هذا المشروع، لا تمثل مجالًا جزئيًا إلى جانب مجالات أخرى، وإنما تتخذ منزلة تأسيسية في تحديد حقيقة الإنسان وفي تقويم أفعاله ومعارفه. ومن هنا تبرز مفاهيم التخلّق، والعقل المسدَّد، والتزكية، والأمانة والائتمانية باعتبارها عناصر مترابطة في محاولة بناء تصور أخلاقي يعيد وصل المعرفة بالعمل، والعقل بالقيمة، والحرية بالمسؤولية.

ولا تكمن أهمية هذا المشروع في إعادة التأكيد على قيمة الأخلاق فحسب، وإنما في محاولته إعادة بناء العلاقة بين العقل والأخلاق على نحو يجعل القيمة الأخلاقية شرطًا في كمال الفعل الإنساني. غير أن هذا التصور يثير، في المقابل، سؤالًا يتجاوز بنيته النظرية إلى إمكاناته العملية: إلى أي حد يستطيع النموذج الأخلاقي الذي ينطلق من التخلّق والتزكية والائتمانية أن ينتقل من بناء الذات الأخلاقية إلى تأسيس أخلاق للمجال الاجتماعي والمؤسسي تستجيب لتعقيدات الواقع المعاصر؟

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية هذا البحث في السؤال الآتي: كيف أعاد مشروع طه عبد الرحمن بناء مركزية الأخلاق في الفكر الإسلامي المعاصر، وما الإمكانات التي يتيحها هذا البناء لتجديد النظر في علاقة الأخلاق بالعقل والعمل والمجال الاجتماعي والمؤسسي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة: ما الأسس التي تقوم عليها مركزية الأخلاق في التصور الإسلامي؟ وما الذي يميز بناء طه عبد الرحمن للسؤال الأخلاقي عن مجرد استعادة الخطاب الأخلاقي التقليدي؟ وكيف تنتظم مفاهيم التخلّق والعقل المسدَّد والتزكية والائتمانية داخل مشروعه؟ ثم ما حدود إمكان الانتقال بهذه المفاهيم من بناء الفرد المتخلِّق إلى بناء الممارسة والمؤسسة والمجتمع؟

ويعتمد البحث منهجًا تحليليًا نقديًا، يقوم على تحليل المفاهيم المركزية الناظمة للمشروع الأخلاقي عند طه عبد الرحمن، والكشف عن العلاقات التي تجمع بينها، مع وضعها في سياق السؤال الأخلاقي في الفكر الإسلامي المعاصر، ثم النظر في إمكاناتها وحدودها في الانتقال من المستوى النظري والفردي إلى المستوى الاجتماعي والمؤسسي. ولا يراد بذلك تقديم عرض شامل لفلسفة طه عبد الرحمن، وإنما اتخاذ مشروعه نموذجًا للكشف عن طبيعة التحول الذي طرأ على موقع الأخلاق في بعض مشاريع التجديد الإسلامي المعاصر، من موضوع داخل الفكر إلى مبدأ يراد له أن يسهم في إعادة بناء الفكر والفعل معًا.

أولًا: مركزية الأخلاق في التصور الإسلامي

1. الأخلاق من تهذيب السلوك إلى بناء الإنسان

لا تنحصر الأخلاق، في التصور الإسلامي، في جملة من الآداب السلوكية أو الفضائل الفردية التي تضبط علاقة الإنسان بغيره، وإنما تتصل بتصور أشمل لحقيقة الإنسان وغايته ومسؤوليته. ولذلك لا يتعلق التقويم الأخلاقي بالفعل الخارجي وحده، بل يمتد إلى النية والدافع والغاية والوسيلة والآثار المترتبة على الفعل. ومن هنا لا يكفي أن يحقق الفعل منفعة مباشرة حتى يوصف بالصلاح الأخلاقي، بل يُنظر كذلك في مدى اتساقه مع قيم العدل والرحمة والصدق والأمانة والمسؤولية.

وتتميز الأخلاق بهذا المعنى عن مجرد العرف الاجتماعي أو الإلزام القانوني؛ فالقانون يضبط في الغالب الحد الأدنى من السلوك الذي يمكن إلزام الأفراد به، في حين تتجه الأخلاق إلى تكوين الإرادة وبناء الضمير، بحيث يصدر الفعل عن اقتناع داخلي لا عن مجرد الخوف من الجزاء الخارجي. وهذا ما يفسر اتصال الأخلاق في التصور الإسلامي بعالم الباطن والظاهر معًا، وبصلاح القلب كما بصلاح العمل.

ويكشف هذا الاتساع عن أن الأخلاق ليست عنصرًا ملحقًا بالتصور الإسلامي للإنسان، بل تدخل في تحديد معنى كماله الإنساني نفسه. فالإنسان ليس مجرد ذات عاقلة أو كائن قادر على الفعل، وإنما هو كذلك كائن مسؤول عن الوجهة التي يمنحها لعقله وقدرته وفعله. وعلى هذا الأساس تغدو الأخلاق معيارًا لتقويم استعمال الإنسان لما يمتلكه من معرفة وسلطة وإمكانات، لا مجرد مجموعة من الفضائل المضافة إلى هذه الإمكانات.

2. التلازم بين الإيمان والتزكية والعمل الأخلاقي

تتأسس مركزية الأخلاق، من جهة ثانية، على الصلة الوثيقة بين الإيمان والعمل. فالإيمان في التصور الإسلامي لا يقف عند حدود الاعتقاد الذهني، وإنما يُنتظر أن تظهر آثاره في السلوك والعلاقات والمواقف؛ كما أن العبادة لا تستوفي غايتها التربوية إذا انفصلت عن آثارها في تهذيب النفس وإصلاح العمل.

ومن هنا ارتبط حسن الخلق في التراث الإسلامي بمعانٍ تتجاوز حسن المعاملة في صورتها الاجتماعية المباشرة، لتشمل الصدق والأمانة والعدل والصبر والعفو والرحمة والوفاء، كما تشمل مجاهدة الهوى وضبط الشهوة والغضب وتحمل المسؤولية. وتجمع هذه المعاني بين مستويين متكاملين: مستوى يتعلق بتزكية الذات وتكوين الإرادة، ومستوى يظهر في الفعل والعلاقة بالآخر.

ويترتب على ذلك أن التزكية لا تقابل الفعل الاجتماعي، ولا تعني الانكفاء على إصلاح الباطن بمعزل عن الواقع؛ إذ يفترض في التحول الأخلاقي الداخلي أن تكون له آثار في ممارسة الإنسان ومسؤوليته تجاه غيره. ومن ثم يمكن النظر إلى التزكية بوصفها أحد الشروط المكوِّنة للفاعل الأخلاقي؛ لأنها تنقل القيمة من مستوى المعرفة بما ينبغي فعله إلى مستوى القدرة على الالتزام به ومقاومة الدوافع التي تحول دون تحققه.

3. الأخلاق والشريعة: من الإلزام إلى المقصد

لا يمكن فصل الأخلاق في التصور الإسلامي عن الشريعة، كما لا يصح اختزال الشريعة في بنيتها القانونية والإجرائية. فالأحكام تضبط الحقوق والواجبات والأفعال، غير أن دلالتها لا تستنفد في صورة الامتثال الخارجي، وإنما تنتظم ضمن غايات وقيم أوسع تتصل بالعدل والرحمة والمصلحة وصيانة الكرامة الإنسانية.

ومن هنا يمكن التمييز، من غير فصل، بين مستوى الحكم الذي يحدد ما يلزم المكلف فعله أو تركه، ومستوى القيمة والمقصد الذي يكشف عن الغاية التي يتجه إليها التشريع. وتظهر أهمية هذا التمييز في أن الامتثال لصورة الحكم لا يمنع، في بعض الحالات، من إفراغه من غايته الأخلاقية؛ فقد تُستعمل القاعدة لتحقيق مصلحة خاصة، أو تتحول المشروعية الشكلية إلى وسيلة لممارسة التعسف. وهنا تؤدي الأخلاق وظيفة ضرورية في وصل الحكم بمقصده والفعل بمآله.

وعليه، لا تقوم العلاقة بين الشريعة والأخلاق على الاستغناء أو التعارض، وإنما على التكامل بين الإلزام الخارجي والتكوين الداخلي للفاعل. فإذا كان القانون قادراً على ضبط جانب من السلوك، فإنه لا يستطيع بمفرده أن ينتج الإنسان العادل أو الأمين؛ كما أن الاستقامة الفردية، من دون قواعد تحفظ الحقوق وتنظم العلاقات، لا تكفي لبناء المجال العام. وتنبني مركزية الأخلاق، بهذا المعنى، على الجمع بين صلاح الإنسان وصلاح الفعل، وبين بناء الضمير وتنظيم العلاقة بالآخر.

ويهيئ هذا التصور للانتقال من السؤال عن مكانة الأخلاق داخل الإسلام إلى سؤال أكثر اتصالًا بموضوع البحث، هو: لماذا عاد السؤال الأخلاقي ليحتل موقعًا مركزيًا في الفكر الإسلامي المعاصر؟ فهذه العودة لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات التي أصابت علاقة الإنسان الحديث بالعقل والمعرفة والقوة والتقنية، وهي التحولات التي جعلت من أزمة الأخلاق جزءًا من أزمة الحداثة ذاتها.

ثانيًا: أزمة السؤال الأخلاقي في الفكر المعاصر

1. اتساع القدرة ومشكلة التوجيه الأخلاقي

أفضت التحولات العلمية والتقنية والاقتصادية التي عرفها العالم الحديث إلى اتساع غير مسبوق في قدرة الإنسان على الفعل والتأثير؛ فقد أصبح أكثر قدرة على إنتاج المعرفة، والتحكم في الطبيعة، وتطوير وسائل الاتصال، وتوجيه الموارد، وصناعة أدوات القوة. غير أن نمو القدرة لا يستلزم بالضرورة نمواً مماثلًا في المعايير التي تضبط استعمالها، وهو ما أعاد طرح السؤال الأخلاقي من زاوية جديدة: ليس السؤال عما يستطيع الإنسان فعله فحسب، وإنما عما ينبغي له أن يفعله، وبأي غاية، وتحت أي مسؤولية.

ومن هذه الزاوية، لا تتمثل الأزمة الأخلاقية المعاصرة في غياب القيم غيابًا مطلقًا؛ فالمجتمعات الحديثة تنتج بدورها منظومات من الحقوق والمعايير والمواثيق الأخلاقية والقانونية. وإنما تكمن المشكلة في التوتر الذي قد ينشأ بين اتساع الإمكانات المتاحة للإنسان وبين قدرته على إخضاعها لمعايير تتجاوز المنفعة المباشرة والمصلحة الخاصة. ولذلك تظهر المسألة الأخلاقية في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد والسياسة والإعلام والبيئة والبحث العلمي، كلما أمكن استعمال المعرفة أو السلطة أو الثروة على نحو يحقق منفعة معينة مع إلحاق الضرر بالإنسان أو المجتمع أو الطبيعة.

ويكشف هذا التوتر عن قصور النظر إلى التقدم بوصفه تراكمًا للمعرفة والقدرة التقنية وحدهما؛ لأن السؤال عن الوسيلة يظل مختلفًا عن السؤال عن الغاية. فالعلم يستطيع أن يوسع مجال الممكن، لكنه لا يحسم بمفرده في القيمة الأخلاقية لكل ما أصبح ممكنًا. ومن هنا تستعيد الأخلاق وظيفتها في مساءلة الغايات والآليات والمسؤوليات التي تصاحب استعمال القوة والمعرفة.

2. من أخلاق الفرد إلى أخلاق البنى والمؤسسات

أدت تعقيدات المجتمع الحديث كذلك إلى توسيع مجال السؤال الأخلاقي. فلم يعد الفعل الإنساني يصدر دائمًا عن فرد يمكن رد النتائج إليه بصورة مباشرة، بل أصبح جزء كبير منه يمر عبر مؤسسات وشركات وإدارات وأنظمة اقتصادية وتقنية تتوزع داخلها المسؤولية بين فاعلين متعددين. ومن ثم لا يكفي إصلاح السلوك الفردي وحده لمعالجة المشكلات الأخلاقية التي تنتجها هذه البنى.

وتظهر أهمية هذا التحول في أن المؤسسة قد تشجع، من خلال قواعدها وحوافزها، أنماطًا من السلوك تناقض القيم التي تطالب بها أفرادها. فلا يكفي أن يُطلب من الفرد الصدق إذا كانت البيئة المؤسسية تكافئ التضليل، ولا أن يُطالب بالمسؤولية إذا غابت آليات المحاسبة، ولا أن يُدعى إلى تقديم المصلحة العامة إذا كانت البنية نفسها تجعل المصلحة الخاصة معياراً وحيداً للنجاح.

وهكذا ينتقل السؤال الأخلاقي من سؤال «كيف يكون الفرد فاضلًا؟» إلى سؤال موازٍ يتعلق بكيفية بناء شروط اجتماعية ومؤسسية تساعد على تحقق الفعل الأخلاقي. ولا يلغي المستوى الثاني الأول؛ إذ تظل مسؤولية الفرد قائمة، غير أنها تتحقق داخل شبكة من العلاقات والقواعد والمؤسسات التي يمكن أن تعين على السلوك الأخلاقي أو تعوقه. ومن ثم يصبح الجمع بين إصلاح الفاعل وإصلاح شروط الفعل من مقتضيات أي تصور أخلاقي يسعى إلى الاستجابة لتعقيد الواقع المعاصر.

3. التقنية والذكاء الاصطناعي بوصفهما اختباراً للسؤال الأخلاقي

تمثل التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي مثالًا واضحًا على هذا الاتساع في مجال المسؤولية الأخلاقية. فقد أتاحت التقنيات الحديثة إمكانات واسعة في معالجة البيانات وإنتاج المحتوى وأتمتة عدد من الوظائف والمساهمة في اتخاذ القرار، لكنها في الوقت نفسه أثارت أسئلة تتعلق بالخصوصية، والتمييز الخوارزمي، وصحة المعلومات، والملكية الفكرية، وحدود المسؤولية عن القرارات التي تتوسط فيها الأنظمة التقنية.

ولا تنشأ هذه الأسئلة من التقنية في ذاتها بقدر ما تنشأ من كيفية تصميمها وتوظيفها والغايات التي توجه استعمالها. فالأنظمة التقنية هي حصيلة اختيارات بشرية تتداخل فيها المعرفة والمصلحة والسلطة؛ ولذلك لا يصح فصل تقييمها التقني عن النظر في آثارها الإنسانية والاجتماعية.

وتكشف هذه التحولات، بصورة أكثر وضوحًا، عن الحاجة إلى وصل القدرة بالمسؤولية؛ فكلما ازدادت قدرة الإنسان على التأثير اتسع نطاق ما يتحمله من تبعات أخلاقية. وبذلك يصبح السؤال عن التقنية جزءًا من سؤال أوسع يتعلق بالعلاقة بين العقل والقيمة: هل تكفي العقلانية التي تحسن اختيار الوسائل وتحقيق النتائج، أم أن العقل نفسه يحتاج إلى توجيه أخلاقي يضبط غاياته واستعمالاته؟

وهنا يلتقي الإشكال المعاصر مع أحد الأسئلة المركزية في مشروع طه عبد الرحمن؛ إذ ينطلق مشروعه من نقد الفصل بين العقل والأخلاق، ويرفض اختزال العقلانية في القدرة المجردة على النظر والحساب وتحقيق الفاعلية. ومن هذه النقطة تحديداً يمكن فهم انتقال الأخلاق في مشروعه من مبحث جزئي إلى مبدأ مؤسس لإعادة النظر في مفهوم العقل والعمل والحداثة.

ثالثًا: مركزية الأخلاق في مشروع طه عبد الرحمن

1. من الأخلاق بوصفها مجالًا إلى الأخلاق بوصفها أصلًا مؤسِّسًا

تتجلى خصوصية مشروع طه عبد الرحمن في أنه لا يتعامل مع الأخلاق بوصفها مجالًا جزئيًا من مجالات التفكير الفلسفي، وإنما يمنحها منزلة مركزية في النظر إلى الإنسان والعقل والعمل. فالقيمة الأخلاقية، وفق هذا التصور، لا تأتي بعد اكتمال الفعل لتقويمه من الخارج، بل تدخل في تحديد قيمته الإنسانية منذ الأصل؛ إذ لا تكفي قدرة الإنسان على المعرفة أو الفعل للحكم بكماله، وإنما يتوقف ذلك كذلك على الوجهة التي يمنحها لمعرفته وقدرته.1

1.طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق :مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية الدار البيضاء :المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، 147

ومن هنا يتجاوز السؤال الأخلاقي عند طه عبد الرحمن البحث في الفضائل والسلوك الفردي إلى مساءلة صورة الإنسان التي تقوم عليها أنماط التفكير والممارسة. فإذا جرى تعريف الإنسان من خلال قدرته العقلية أو التقنية وحدها، أمكن فصل هذه القدرة عن الغاية التي تتجه إليها؛ أما إذا كانت الأخلاق مكوِّنًا في تحديد إنسانيته، فإن السؤال عن كيفية استعمال القدرة يصبح جزءًا من السؤال عن الإنسان نفسه.

وتفسر هذه المركزية حضور الأخلاق في معالجة طه لقضايا تبدو، في ظاهرها، خارجة عن المجال الأخلاقي المباشر؛ فالنظر في العقل والعمل والحداثة يظل مرتبطًا بالسؤال عن القيمة والمسؤولية. وبذلك لا يراد بالتجديد الأخلاقي مجرد إضافة منظومة من القيم إلى واقع قائم، وإنما إعادة النظر في الأسس التي تضبط علاقة الإنسان بمعرفته وفعله والعالم المحيط به.

2. التخلّق وبناء الذات الأخلاقية

يحتل مفهوم التخلّق موقعًا أساسيًا في هذا البناء؛ لأنه ينقل الأخلاق من مستوى معرفة القيم إلى مستوى التحقق بها. فمعرفة الخير لا تستلزم بذاتها القدرة على فعله، كما أن الإقرار بقيمة أخلاقية لا يعني بالضرورة تحولها إلى سلوك راسخ. ومن ثم يتعلق التخلّق بالمسافة الفاصلة بين المعرفة والعمل، وبكيفية انتقال القيمة من موضوع يدركه الإنسان إلى وصف يتشكل به فعله.2

وعلى هذا الأساس، لا يكون الإنسان أخلاقيًا بمجرد امتلاكه خطابًا عن الأخلاق، وإنما بقدر ما تتحول القيم إلى هيئة توجه اختياراته وممارساته. وهو ما يمنح التربية والمجاهدة والتزكية أهمية داخل البناء الأخلاقي؛ لأن الإشكال لا يتعلق فقط بتحديد ما هو خير، وإنما بتكوين فاعل قادر على اختيار الخير والالتزام به حين يتعارض مع الهوى أو المصلحة المباشرة.

ويترتب على ذلك أن التجديد، من منظور أخلاقي، لا يمكن أن ينحصر في تجديد المفاهيم أو المناهج أو المؤسسات مع بقاء الإنسان الذي يستعملها خارج دائرة التحول. ففاعلية البناء الفكري أو المؤسسي تظل مرتبطة بنوعية الفاعل الذي يتصرف داخله. ومن هنا تتقدم مسألة بناء الإنسان أخلاقيًا لتصبح شرطًا من شروط التجديد نفسه، لا نتيجة ثانوية له.

3. العقل المسدَّد ووصل المعرفة بالعمل

.إذا كان التخلّق يعالج انتقال القيمة إلى بناء الذات، فإن مفهوم العقل المسدَّد يكشف عن منزلة العمل في تصور طه عبد الرحمن للعقل ،فالعقل المسدَّد ليس عقلًا نظريًا مجردًا، وإنما هو العقل المجرد وقد داخله العمل الشرعي؛ ولذلك يقوم تسديده على وصل النظر بالعمل 3.وعلى توجيه الفعل بما يحقق المقاصد النافعة

ولا يعني ذلك إلغاء الوظيفة المعرفية للعقل، وإنما رفض اعتبارها كافية في تحديد كمال العقلانية الإنسانية. فقد يمتلك الإنسان قدرة عالية على التحليل والتخطيط وإنتاج الوسائل، ثم يستخدمها في تحقيق غايات ضارة أو ظالمة. ومن ثم لا يكون الإشكال في نقص العقل من جهة قدرته الأداتية، وإنما في انفصال هذه القدرة عن معيار يوجه استعمالها.

ويعيد مفهوم التسديد، بهذا المعنى، وصل المعرفة بالمسؤولية والعمل بالمآل. فالمعرفة تمنح الإنسان قدرة على التأثير، وكلما اتسعت هذه القدرة ازدادت مسؤوليته عن نتائج استعمالها. ولذلك لا ينحصر تقويم المعرفة في صدقها أو كفاءتها وحدهما، بل يمتد إلى كيفية توظيفها والغايات التي تخدمها والآثار التي تترتب عليها.

---

2 .عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، 74–وما بعدها.

3.طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل الدار البيضاء :المركز الثقافي العربي، ط5، 2014، 58، 67

:وتبرز أهمية هذا التصور في السياق المعاصر الذي تتزايد فيه القدرة التقنية على الفعل؛ إذ يصبح السؤال الأخلاقي ملازمًا للسؤال العقلي ليس المهم فقط أن تكون الوسيلة فعالة، وإنما أن تكون الغاية التي تتجه إليها جديرة بالفعل الإنساني .غير أن العقل المسدَّد لا يمثل عند طه نهاية مراتب العقلانية؛ إذ قد يلحقه الاختلال في مستوى الوسائل، وهو ما يفتح الطريق إلى مرتبة أعلى هي »العقل المؤيَّد«، حيث 4.يشتد اتصال النظر بالعمل والتجربة الأخلاقية

4. الائتمانية وإعادة بناء مفهوم المسؤولية

يتكامل هذا التصور مع مفهوم الائتمانية، الذي ينطلق من النظر إلى الإنسان بوصفه حاملًا للأمانة ومسؤولًا عن كيفية تصرفه فيما أوكل إليه. فالإنسان، وفق هذا المنظور، لا يتعامل مع ذاته والعالم من موقع التملك المطلق، وإنما من موقع المسؤولية؛ وهو تحول يترتب عليه اختلاف في فهم علاقته بالأشياء وبالآخرين وبما يمتلكه من معرفة وقدرة.5

وتكمن الدلالة الأخلاقية لهذا التصور في نقل مركز الاهتمام من سؤال: «ما الذي يستطيع الإنسان التصرف فيه؟» إلى سؤال: «كيف ينبغي له أن يتصرف فيما اؤتمن عليه؟». فالقدرة على التصرف لا تمنح بمفردها، مشروعية كل استعمال ممكن؛ وإنما تستدعي مساءلة الغاية والنتيجة وحقوق الآخرين.

وتتيح الائتمانية، من هذه الجهة، إمكان تجاوز الفردانية الأخلاقية الضيقة؛ لأن الأمانة لا تتعلق بعلاقة الإنسان بنفسه وحدها، بل تمتد إلى علاقته بالآخر وبالمجتمع والعالم. وقد أشار النص الأصلي إلى إمكان امتداد هذا التصور إلى البيئة والاقتصاد والسياسة والتقنية، وإلى اعتبار المؤسسة التعليمية والاقتصادية والإعلامية والباحث نفسه أطرافًا مؤتمنة على ما يقع تحت مسؤوليتها.

وهذا الامتداد مهم في سياق البحث؛ لأنه يفتح إمكان الانتقال من أخلاق الذات إلى أخلاق المجال العام. غير أن هذا الانتقال لا ينبغي افتراضه من غير تحليل؛ إذ يظل السؤال قائمًا عن الكيفية التي يمكن بها تحويل معنى الأمانة، بوصفه قيمة أخلاقية، إلى قواعد وممارسات وآليات تضبط المؤسسة والعلاقات الاجتماعية. وسيشكل هذا السؤال أحد مداخل التقويم النقدي للمشروع.

5. التزكية والشرط الداخلي للفعل الأخلاقي

ترتبط التزكية بالمفاهيم السابقة من جهة عنايتها بتكوين الإرادة القادرة على الالتزام بالقيمة. فالمشكلة الأخلاقية لا ترجع دائمًا إلى جهل الإنسان بما ينبغي فعله؛ إذ قد يعرف الصواب ثم يخالفه تحت تأثير الهوى أو المنفعة أو الرغبة في السلطة. ومن هنا لا تكفي المعرفة الأخلاقية وحدها لإنتاج الفعل الأخلاقي.

وتؤدي التزكية، بهذا المعنى، وظيفة تتصل ببناء الفاعل من الداخل؛ فهي تعمل على تهذيب الدوافع وتكوين الإرادة وربط السلوك بمعاني الصدق والإخلاص والصبر والرحمة. ولذلك لا تقابل التزكية العقل ولا تستلزم الانسحاب من العالم، وإنما تتصل بالشرط النفسي والروحي الذي يجعل الإنسان قادراً على تحمل مسؤولية اختياراته. وهو المعنى الذي يؤكد عليه النص الأصلي في عرضه لهذا المفهوم.

كما تكشف التزكية عن حدود الاعتماد على الإلزام الخارجي وحده. فالقانون يستطيع أن يمنع بعض صور الاعتداء وأن يرتب الجزاء على المخالفة، لكنه لا يستطيع بمفرده أن يجعل احترام الحق قيمة داخلية لدى الإنسان. ومن هنا يظهر التكامل بين بناء الضمير وبناء النظام؛

4.عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، 74؛ وانظر أيضًا :عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل، 115–17

5 ،طه عبد الرحمن، دين الحياء :من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني، ج1 :أصول النظر الائتماني بيروت :المؤسسة العربية للفكر والإبداع، ط1، 2017 13، 21.

إذ يحتاج المجال الأخلاقي إلى فاعل يحمل القيم من الداخل، كما يحتاج إلى مؤسسات وقواعد تحول دون أن تصبح الأخلاق مرهونة بصلاح الأفراد وحدهم.

وعند جمع هذه العناصر يظهر أن التخلّق والعقل المسدَّد والائتمانية والتزكية ليست مفاهيم متجاورة فحسب، بل يمكن قراءتها بوصفها مستويات متكاملة في بناء تصور أخلاقي: فالتخلّق يتعلق بتحقق الإنسان بالقيمة، والتزكية بتكوين إرادته، وتسديد العقل بوصل معرفته بالعمل والمسؤولية، بينما توسع الائتمانية مجال المسؤولية ليشمل علاقته بالآخر والعالم. ومن خلال هذا الترابط تتضح دلالة القول بمركزية الأخلاق في المشروع؛ إذ لا تعود الأخلاق قسمًا من أقسام التفكير، وإنما تصبح مبدأً ناظمًا لتصور الإنسان وعقله وفعله.

غير أن قوة هذا البناء النظري تفضي إلى سؤال نقدي لا يمكن للمقال تجاوزه: هل يكفي بناء الفاعل المتخلِّق والمؤتمن لإنتاج واقع أخلاقي، أم أن الانتقال من أخلاق الذات إلى أخلاق المجتمع والمؤسسة يحتاج إلى مستوى آخر من البناء النظري والإجرائي؟ ومن هذا السؤال ينطلق تقويم الإمكانات التجديدية للمشروع وحدوده.

رابعًا: من مركزية الأخلاق إلى فاعليتها: إمكانات المشروع وحدوده

1. إعادة الاعتبار للفاعل الأخلاقي

تكمن إحدى أهم إمكانات المشروع الأخلاقي عند طه عبد الرحمن في إعادة الاعتبار إلى الإنسان بوصفه فاعلًا أخلاقيًا، لا مجرد ذات عارفة أو فاعل تحكمه حسابات المنفعة والفاعلية. فربط العقل بالتسديد، والعمل بالتخلّق، والحرية بالأمانة، يجعل السؤال عن الإنسان سابقًا، من جهة القيمة، على السؤال عن الأدوات والأنظمة التي يستخدمها.

وتكتسب هذه الفكرة أهميتها في سياق تتزايد فيه الثقة بالحلول القانونية والتقنية والمؤسسية؛ إذ يذكّر المشروع بأن جودة القواعد لا تستغني عن نوعية الإنسان الذي يطبقها. فقد توجد أنظمة دقيقة للمراقبة والمحاسبة، ومع ذلك يمكن التحايل عليها إذا غابت الأمانة، كما يمكن امتلاك المعرفة بالقانون مع توظيفها لتحقيق مصلحة خاصة على حساب الغاية التي وضع من أجلها.

ومن هذه الجهة، يمثل الجمع بين التخلّق والتزكية والعقل المسدَّد تصحيحًا لاختزال الإصلاح في تغيير البنى وحدها؛ لأن المؤسسة، مهما بلغت جودة تنظيمها، تظل في النهاية مجالًا لأفعال بشرية واختيارات أخلاقية. ولذلك يحافظ المشروع على عنصر المسؤولية الشخصية في سياقات قد تؤدي فيها تعقيدات المؤسسة إلى توزيع المسؤولية على نحو يصعب معه تحديد الفاعل المسؤول عن النتائج.

2. من أخلاق الفرد إلى أخلاق المؤسسة

غير أن التأكيد على بناء الفاعل الأخلاقي يثير في المقابل مسألة لا تقل أهمية: هل يكفي صلاح الأفراد لإنتاج مؤسسة أخلاقية؟ إن الواقع المؤسسي يكشف أن سلوك الإنسان لا يتحدد بصفاته الشخصية وحدها، وإنما يتأثر كذلك بالقواعد والحوافز وتوزيع السلطة وآليات المحاسبة والثقافة السائدة داخل المؤسسة. ومن ثم يمكن لبنية مؤسسية فاسدة أن تضيق مجال السلوك الأخلاقي، كما يمكن لبنية عادلة وشفافة أن تساعد على ترسيخه.

وهنا تظهر الحاجة إلى استكمال أخلاق التخلّق بأخلاق للمؤسسة. فإذا كانت الائتمانية تجعل الإنسان مسؤولًا عما يقع تحت تصرفه، فإن توسيعها إلى المجال المؤسسي يقتضي البحث في الشروط التي تجعل المؤسسة نفسها مؤتمنة في ممارساتها. ولا يكفي في ذلك مطالبة العاملين فيها بالأمانة، بل ينبغي أن تظهر القيمة في بنيتها: في وضوح المسؤوليات، وعدالة الإجراءات، وشفافية القرار، ومنع تضارب المصالح، وربط السلطة بالمحاسبة.

وقد أشار البحث في صيغته الأصلية إلى هذا المستوى حين أكد أن المجتمع الأخلاقي لا يمكن أن يقوم على صلاح الأفراد وحده، وأن المؤسسات تؤثر في السلوك وتعيد تشكيله. وتتيح هذه الفكرة إمكان تطوير مفهوم الائتمانية من وصف لعلاقة الفرد بما اؤتمن عليه إلى معيار لتقويم المؤسسة نفسها: ما الأمانة التي تحملها؟ ولمن تكون مسؤولة؟ وما الآليات التي تضمن عدم تحول السلطة الممنوحة لها إلى وسيلة للإضرار بمن يفترض أن تخدمهم؟

وبذلك لا يعود الانتقال من الفرد إلى المؤسسة خروجًا عن مركزية الأخلاق، وإنما توسيعًا لمجالها؛ فكما يحتاج الفرد إلى التخلّق بالقيمة، تحتاج المؤسسة إلى تحويل القيمة إلى قواعد وإجراءات وممارسات قابلة للمساءلة.

3. التربية بوصفها حلقة وصل بين التخلّق والمؤسسة

يمثل المجال التربوي أحد أكثر المجالات ملاءمة لاختبار هذا الانتقال؛ لأن التربية تجمع بين تكوين الفرد وبناء البيئة المؤسسية التي يتكون داخلها. فإذا كان التخلّق يفترض أن تتحول القيمة من معرفة نظرية إلى ممارسة، فإن المدرسة والجامعة لا تؤديان وظيفتهما الأخلاقية بمجرد تدريس القيم، بل بطريقة تنظيم الحياة التعليمية نفسها.

ومن ثم لا ينبغي اختزال التربية الأخلاقية في مادة مستقلة أو خطاب مباشر عن الفضائل؛ إذ يتعلم المتعلم معنى العدل والمسؤولية والحوار والنزاهة من الممارسة المؤسسية بقدر ما يتعلمها من المحتوى المعرفي. فالمؤسسة التي تدعو إلى النزاهة ثم تتسامح مع الغش، أو تعلم المساواة بينما تمارس المحاباة، تنتج تناقضًا بين الخطاب الأخلاقي والخبرة الفعلية للمتعلم.

ويكشف ذلك عن أهمية الجمع بين التزكية بمعناها المتصل بتكوين الإنسان وبين بناء شروط اجتماعية تساعد على تحققها. وهو ما يسمح باستثمار مركزية الأخلاق في المجال التربوي من غير اختزالها في الوعظ، بحيث تصبح القيمة جزءًا من الممارسة التعليمية ومن طبيعة العلاقة بين الأستاذ والمتعلم ومن قواعد التقويم والتدبير المؤسسي.

4. الائتمانية وتحديات المجال التقني

يتيح مفهوم الائتمانية كذلك أفقًا للنظر في بعض الإشكالات الأخلاقية التي أفرزها المجال التقني المعاصر. فالتقنية توسع قدرة الإنسان على الفعل، غير أن اتساع القدرة يستدعي اتساع المسؤولية عن كيفية استخدامها وعن آثارها. ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى المعرفة والبيانات والأدوات التقنية باعتبارها مجالًا للمسؤولية، لا مجرد موارد مباحة للاستعمال متى أمكن الوصول إليها.

وتظهر أهمية هذا التصور بوضوح في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي، حيث تتداخل مسؤولية المصمم والمستخدم والمؤسسة التي تمتلك التقنية والجهة التي تتخذ القرار بناء عليها. وهنا يمكن أن يقدم مبدأ الأمانة معيارًا عامًا يربط امتلاك القدرة بوجوب تحمل تبعات استعمالها، ويرفض التعامل مع التقنية كما لو كانت مجالًا منفصلًا عن الحكم الأخلاقي.

غير أن الانتقال من هذا المبدأ العام إلى معالجة مسائل محددة، مثل حماية البيانات أو التحيز الخوارزمي أو الملكية الفكرية أو المسؤولية عن القرار الآلي، يحتاج إلى معايير وإجراءات أكثر تفصيلًا. ولذلك يمكن لمفهوم الائتمانية أن يوفر أساسًا معياريًا للنظر في هذه المسائل، لكنه لا يغني بمفرده عن بناء أخلاقيات تطبيقية تستوعب خصوصية كل مجال.

5. حدود الانتقال من المبدأ الأخلاقي إلى البناء المؤسسي

يظهر من ذلك أن قوة المشروع الأخلاقي تكمن أساسًا في مستوى التأسيس: إعادة وصل العقل بالأخلاق، والمعرفة بالعمل، والحرية بالمسؤولية، وبناء الإنسان على معنى الأمانة. غير أن الانتقال من هذا المستوى التأسيسي إلى مستوى التنظيم الاجتماعي والمؤسسي يطرح تحديًا مختلفًا؛ لأن المؤسسة لا تقوم على الفضيلة الشخصية وحدها، وإنما تحتاج كذلك إلى قواعد وتوازنات وآليات للرقابة والمساءلة.

ولا يمثل التنبيه إلى هذا الحد اعتراضًا على مركزية الأخلاق، وإنما تحديدًا للمستوى الذي تحتاج فيه إلى الاستكمال. فالمبدأ الأخلاقي يحدد الوجهة والمعيار، أما تنزيله في واقع معقد فيحتاج إلى معرفة بطبيعة المؤسسات والقانون والاقتصاد والتقنية وآليات السلطة. ومن ثم فإن أحد إمكانات تطوير المشروع يتمثل في بناء وسائط تصل بين المفاهيم الأخلاقية الكلية وبين النظم والإجراءات التي تجعلها قابلة للتحقق في المجال العام.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن القيمة التجديدية لمركزية الأخلاق لا تتوقف عند استعادة الفضيلة الفردية، ولا تكتمل كذلك بإحلال الوعظ الأخلاقي محل التنظيم القانوني والمؤسسي؛ وإنما تكمن في بناء علاقة تكامل بين الإنسان المتخلّق والمؤسسة العادلة. فالأول يمنع اختزال الإصلاح في هندسة القواعد، والثانية تمنع اختزال الإصلاح في صلاح الضمائر. ومن الجمع بين المستويين يمكن أن تنتقل الأخلاق من قيمة معلنة إلى قوة موجهة للفعل الاجتماعي والحضاري.

خاتمة

خلص هذا البحث إلى أن استعادة مركزية الأخلاق في الفكر الإسلامي المعاصر لا تعني مجرد توسيع مساحة الخطاب الأخلاقي أو الدعوة إلى مزيد من الالتزام بالفضائل، وإنما تقتضي إعادة النظر في الموقع الذي تحتله القيمة في تصور الإنسان والعقل والعمل. فالأخلاق، في التصور الإسلامي، تتصل ببناء الإنسان من داخله من خلال الإيمان والتزكية، كما تتصل بتنظيم فعله وعلاقته بالآخر من خلال الشريعة وقيمها ومقاصدها، وهو ما يمنحها بعدًا يتجاوز السلوك الفردي إلى المجال الاجتماعي والحضاري.

وقد أظهر تحليل مشروع طه عبد الرحمن أن خصوصيته تتمثل في الارتقاء بالأخلاق من موضوع جزئي داخل التفكير إلى مبدأ مؤسِّس للنظر في الإنسان وعقله وفعله. وتتضح هذه المركزية من خلال الترابط بين مفاهيم التخلّق والعقل المسدَّد والتزكية والائتمانية؛ فالتخلّق ينقل القيمة من المعرفة إلى التحقق العملي، والتزكية تتصل بتكوين الإرادة القادرة على الالتزام بها، وتسديد العقل يصل المعرفة بالعمل والمسؤولية، بينما توسع الائتمانية مجال المسؤولية لتشمل علاقة الإنسان بغيره وبالعالم.

وتكمن القيمة التجديدية لهذا البناء في رفض الفصل بين الكفاءة والقيمة، وبين المعرفة والمسؤولية، وبين إصلاح الواقع وإصلاح الإنسان الذي يتصرف فيه. ومن هذه الجهة، يقدم المشروع أساسًا نظريًا يمكن استثماره في نقد التصورات التي تختزل التقدم في اتساع المعرفة والقدرة التقنية، من غير مساءلة كافية للغايات التي توجههما وللآثار المترتبة عليهما.

غير أن البحث أظهر، في المقابل، أن الانتقال من مركزية الأخلاق على المستوى التأسيسي إلى فاعليتها على المستوى الاجتماعي والمؤسسي يحتاج إلى مزيد من البناء. فالتخلّق والتزكية والأمانة قادرة على تأسيس تصور للفاعل المسؤول، لكنها لا تستغني عن قواعد ومؤسسات وآليات تجعل القيم قابلة للتحقق والمساءلة في المجال العام. ومن ثم لا يكفي بناء الإنسان المتخلّق وحده، كما لا يكفي بناء المؤسسة المنضبطة بالقواعد وحدها؛ وإنما تقتضي الفاعلية الأخلاقية وصل المستويين بعضهما ببعض.

وعليه، فإن أحد أهم الآفاق التي يفتحها مشروع طه عبد الرحمن أمام الفكر الإسلامي المعاصر يتمثل في إمكان الانتقال من السؤال عن الأخلاق التي ينبغي أن يتحلى بها الإنسان إلى السؤال عن الشروط التي تجعل الفعل الإنساني والمؤسسي فعلًا أخلاقيًا. وفي هذا الانتقال تحديدًا يمكن لمركزية الأخلاق أن تتحول من أطروحة فلسفية في حقيقة الإنسان إلى مدخل لتجديد النظر في التربية والمؤسسة والتقنية والمجال العام، من غير أن تفقد أصلها في مسؤولية الإنسان عن معرفته وحريته وفعله.

وبذلك لا يكون التجديد الأخلاقي عودة إلى خطاب الوعظ، ولا استبدالًا للقانون والمؤسسات بالتزكية الفردية، وإنما محاولة للجمع بين الإنسان المتخلّق والبناء العادل؛ أي بين إصلاح الفاعل وإصلاح شروط الفعل. ولعل هذا الجمع يمثل أحد أبرز الرهانات التي يمكن أن تجعل من مركزية الأخلاق إسهامًا فعليًا في التجديد الإنساني والحضاري المعاصر.

لائحة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر التراثية

القرآن الكريم.

البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. 9 مجلدات. ط1. دار طوق النجاة، 1422هـ.

الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن. تحقيق صفوان عدنان الداودي. دمشق وبيروت: دار القلم والدار الشامية، 1412هـ.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك. تحقيق محيي هلال السرحان وحسن الساعاتي. بيروت: دار النهضة العربية، د.ت.

مسكويه، أحمد بن محمد. تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق. تحقيق ابن الخطيب. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، د.ت.

ثانيًا: مؤلفات طه عبد الرحمن

عبد الرحمن، طه. العمل الديني وتجديد العقل. ط4. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.

———. تجديد المنهج في تقويم التراث. ط2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، د.ت.

———. سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.

———. دين الحياء: من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني. ج1، أصول النظر الائتماني. بيروت: إبداع، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، 2017.

ثالثًا: الكتب والدراسات المعاصرة

إيزوتسو، توشيهيكو. المفهومات الأخلاقية الدينية في القرآن. ترجمة عيسى علي العاكوب. حلب: دار الملتقى، 2008.

الجابري، محمد عابد. العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

حلاق، وائل. الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي. ترجمة عمرو عثمان. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

———. إصلاح الحداثة: الأخلاق والإنسان الجديد في فلسفة طه عبد الرحمن. ترجمة عمرو عثمان. ط1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020.

———. «سجالات الدولة المستحيلة: ردود وتعقيبات». ضمن الشريعة والعلمانية والدولة: نحو آفاق جديدة. الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2022.

حلمي، مصطفى. الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

———. «دستور الأخلاق في القرآن: الكتاب الأم في علم الأخلاق القرآني». ضمن محمد عبد الله دراز: دراسات وبحوث. الكويت: دار القلم للنشر، 2007.

دراز، محمد عبد الله. دستور الأخلاق في القرآن. ترجمة عبد الصبور شاهين. ط10. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998.

———. كلمات في مبادئ علم الأخلاق. القاهرة: المطبعة العالمية، 1953.

الشنقيطي، محمد المختار. خيرة العقول المسلمة في القرن العشرين. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016.

علي، محمد عبد العظيم. مختصر دستور الأخلاق. الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1996.

الفاروقي، إسماعيل راجي. التوحيد: مضامينه على الفكر والحياة. ترجمة السيد عمر. ط2. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2014.

الفاروقي، إسماعيل راجي، ولمياء الفاروقي. أطلس الحضارة الإسلامية. ترجمة عبد الواحد لؤلؤة. الرياض: مكتبة العبيكان، 1998.

القرضاوي، يوسف. أخلاق الإسلام. القاهرة: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق ودار المشرق، 2017.

الطويل، توفيق. فلسفة الأخلاق: نشأتها وتطورها. ط4. القاهرة: دار النهضة العربية، 1979.

رابعًا: المقالات والدراسات

الخطيب، معتز. «آيات الأخلاق». مجلة الأخلاق الإسلامية، العدد 1. الدوحة: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق؛ ليدن: بريل، 2017.